

جمع النقائش والكتابات اللاتينية وتفسيرها مدخل رئيسي لفهم حقيقة نجاح توسع الإمبراطورية الرومانية

Collecting and interpreting Latin inscriptions and writings is a major introduction to understanding the success of the expansion of the Roman Empire.

د. فتحي بلحاج
جامعة تونس

ملخص

اهتمت فرنسا بجمع النقائش، وكانت لها تجربتها المهمة والخاصة في الوقت نفسه في هذا المجال كما هو الشأن بالنسبة لألمانيا وإيطاليا. ومع احتلالها للجزائر تدعّم هذا الأمر مع البعثات العلمية التي انطلق العمل بها منذ سنة 1839 والتي كان جمع أكبر عدد ممكن من النقائش من بين أهم أولوياتها، وقد تدعّم هذا العمل أكثر وأخذ شكله العلمي مع ليون ريني (Leon René) الذي يمكن اعتباره مؤسساً فعلياً لعلم النقائش الفرنسية.

إذا ما عدنا إلى التجربة الفرنسية بالبلاد التونسية في هذا المجال أثناء الفترة الاستعمارية نجدها مختلفة إلى حد ما. فقد انطلق جمع النقائش قبل الحماية الفرنسية سنة 1881 مع الرحالة، وعلماء الأركيولوجيا الذين توافدوا على البلاد التونسية منذ بداية القرن التاسع عشر مثل قيران، ثم تدعّم هذا النشاط بشكل أكبر أثناء الفترة الاستعمارية خاصة مع روني كانيا (Cagnat René) وبعض المؤرخين الفرنسيين المختصين في الفترة الرومانية والمنتمين لمدرسة روما، وهي المدرسة التي كان لها فضل الاهتمام وتوجيه الباحثين الفرنسيين لتناول مبحث النقائش الرومانية ومزيد البحث والتمحيص فيه.

وقد تمكّن جيروم كاركوينو (Jérôme Carcopino) وشارل سوماني (Charles Somany) من خلال قراءتهما للنقائش الرومانية وفهماها لها وتأويلهما لمضامينها من الوصول إلى سبر أغوار القوانين الرومانية الصادرة عن تلك الفترة، ومعرفة أسبابها ودوافعها، وكيف تمكنت فرنسا من الاستفادة من هذا الإرث الروماني القانوني في مستعمراتها بشمال إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: النقائش اللاتينية / الاستعمار الفرنسي / البعثات العلمية / التشريعات الرومانية / الاستفادة من النقائش.

Résumé

La France était intéressée par la collecte des inscriptions et dispose d'une expérience importante et particulière c'est aussi le cas de l'Allemagne et de l'Italie. L'occupation de l'Algérie renforcera cette orientation dans ce domaine. C'est ainsi que les missions scientifiques ont été lancées depuis 1839. Elle avait comme priorité absolue la collecte du plus grand nombre possible d'inscriptions. Ce travail a pris sa forme scientifique avec Léon Renier considéré comme le véritable fondateur de l'épigraphie française.

Et si l'on remonte à l'expérience française en Tunisie dans ce domaine durant la période coloniale on constate que celle-ci était différente.

L'objectif de cette étude c'est de savoir la façon avec laquelle Rome a pu diriger et on a adopté pour cela l'approche comparative analytique et critique pour répondre à la problématique suivante

Comment la France a appréhendé les inscriptions en Tunisie et en Algérie ?

Mots-clés : Inscriptions latines / Colonisation française / Missions scientifiques / Législation Romaine

مقدمة

إنَّ الاهتمام الفرنسي بالتَّقايش وتحديد التَّقايش اللَّاتينية الرَّومانية باعتباره ميداناً للمعرفة، قد انطلق بشكل فعليٍّ مع بداية القرن التاسع عشر، عندما أنشأت فرنسا مدرسة مختصة في هذا المجال تنافس تلك الموجودة بإيطاليا وألمانيا، فوضعت الدَّعائم الأولى لعلم جديد تم اللجوء فيه لمناهج دقيقة استفادت من كلّ التجارب البحثية من جهة، ومن التَّقدّم الذي مرّت به العلوم الاجتماعيّة في دول أوروبا الغربيّة التي جعلت من علم التَّقايش أحد أهمّ العلوم المتعلّقة بالتَّاريخ القديم من جهة أخرى.

لقد فُتحت أبواب البحث على مصراعيها مع احتلال فرنسا للجزائر وتوسعها على الأرض، ثمّ بعد بداية العمل بالبعثات العلميّة سنة 1839، والتي كان من بين أولوياتها جمع أكثر ما يمكن من التَّقايش وتدوينها وتفكيك محتوياتها. ومن بين أهمّ الأسماء التي رسّخت هذا العلم بفرنسا خلال القرن التاسع عشر نجد ليون ريني الذي اختصّ في التَّقايش اللَّاتينية التي تمّ العثور عليها بشمال إفريقيا.

لئن بدأ هذا العمل منذ أربعينات القرن التاسع عشر بالجزائر، فإن تونس ستحظى بدورها فيما بعد باهتمام علماء الأركيولوجيا وعلماء النقائش أمثال **قيران (Guerin)** و **تيسو (Tissot)** قبل الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية، وستأخذ هذه العملية بعدا معرفيا أوسع وأرحب بعد سنة 1881 خاصة مع **روني كانيا وشولتن (Scholten)** و **كارتون (Louis Carton)** و **شارل سوماني** هؤلاء الذين أضافوا لعلم النقائش وسلطوا الضوء على عديد القضايا فيه.

لقد كانت للنقائش أهمية كبرى لما كانت تحملها من معلومات وإيضاحات حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعود لعصور غابرة، وحول مواقع عدد من المدن المجهولة كانت مزدهرة في السابق، فضلا عما تضمنته من معطيات أماطت اللثام عن عديد القضايا والمسائل.

في كلّ الحالات، إنّ عملية جمع النقائش وكتابتها وقراءتها وتحليلها كانت ضرورية، ومثلت حجر الأساس لفهم كلّ ما قامت به روما داخل مستعمراتها في إفريقيا، كما مثلت نقطة أساسية بالنسبة لفرنسا في التعامل مع هذا الإرث الهائل من النقائش والكتابات الرومانية حتى تتمكن من الاستفادة من تجربة سبقتها وتركت بصمتها وصداها لدى شعوب الأرض.

كتب، في هذا السياق، عديد المؤرخين الفرنسيين أثناء فترة الحماية عن أهمية ما أنجز من قوانين في الفترة الرومانية والتي وقع استلهاها من هذه النصوص التي وصلتنا. ومن بين هؤلاء الذين كتبوا وقاموا ببحوث في هذا المجال نجد المؤرخ ورجل القانون الفرنسي **شارل سوماني**، الذي بين، من خلال إحدى النقائش والكتابات اللاتينية التي تم العثور عليها بمنطقة الشمال الغربي التونسي، القوانين المتعلقة بملكية الأراضي البور من قبل المستوطنين الرومان. وهو ما سنتناوله بالدرس في ما يلي.

سنحاول عرض محتوى هذين القانونين وأهمية الإضافة المعرفية التي حملتها هذه النقائش الخاصة بملكية الأرض والتحويلات التي أحدثتها هذه التشريعات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

فكيف تعاملت فرنسا مع النقائش الرومانية في كلّ من الجزائر وتونس؟

وكيف تمّت الاستفادة منها؟

وكيف كان توظيفها في الجانب القانوني من خلال نموذج التشريع الذي عُثر عليه في البلاد التونسية؟

1- الاستفادة من التجربة الجزائرية في مجال البحث عن النقائش

1-1 البعثات العلمية إلى الجزائر

تبقى الحملة التي قام بها نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte) على مصر النموذج الأبرز الذي يقتدى به، والمعيار الحقيقي للدور الذي لعبته البعثات العلمية خلال مرحلة المد الاستعماري، فقد شكّلت هذه البعثات أهمية قصوى بالنسبة للفرنسيين ولعدة سنوات بحلولهم بالجزائر.

إنّ البعثات العلمية الكبرى التي سميت بالاكشافات العلمية للجزائر كان هدفها المسح الكامل للأراضي الجزائرية، وقد سخّرت لهذه العملية فريقا هائلا من العلماء في جميع الاختصاصات وتحديدًا واحد وعشرين عالما، عشرة من الضباط العسكريين وإحدى عشر من المدنيين، ثم ارتفع الرقم ليصل إلى أربعة وعشرين سنة 1840 مع إضافة بعض العناصر الأخرى والتي ضمّت الرّسّامين الذين واكبوا هذه العملية عن قرب وساهموا في نجاحها بشكل لافت.

كانت عناصر هذا فريق العلماء مقترحة من الأكاديمية الفرنسية للفنون والأحرف الجميلة، وقد انطلق عمله مع سنة 1839 وتواصل إلى حدود 1842، ولم يتم نشر الجزء الأول من عمله إلا في سنة 1844، والجزء الأخير لم يكن جاهزا إلا سنة 1867، وهو ما يعني أنّ الاكتشاف العلمي الميداني قد تم في ثلاث سنوات بينما تطلّبت كتابة نتائج هذه البحوث العلمية ونشرها أكثر من عشرين سنة، وهو يحيلنا مباشرة على مستوى آخر من المشاكل والتّعقيدات الموجودة قبل إصدار أي عمل أو نشره فما بالك إذا كان حجم العمل ضخما ويدخل في سياق استعماريّ، فتكون فيه المعلومة دقيقة، وواجب التحري فيها حاضرا في كلّ المراحل. وفي البداية، كانت وزارة الحرب هي المشرفة على هذه العملية، بل كان دورها حاسما في عديد المسائل، فوزير الحرب، وبشكل شخصي، يراقب البحوث ويحسم في عديد القضايا قبل نشرها، وقد شملت المدوّنة ما يقرب عن سبعة وثلاثين مجلّدا من الحجم الكبير منها 16 مجلدا يتعلّق بتاريخ الجزائر وجغرافيتها، و14 مجلدا للنباتات والحيوانات والجيولوجيا أمّا الأركيولوجيا والفنون فكان نصيبها ثلاثة مجلدات.

لقد كان هذا العمل ثمرة مجهود جماعي وفريق بحثي متكامل.

2-1 رنيي شارل أنفونس ليون (Renier L.) (1809-1895)

هو مختصّ في الكتابات اللاتينية بشمال إفريقيا، وهو أوّل فرنسيّ قام بجمع النقائش الرّومانية مركّزا في ذلك على قواعد علميّة صارمة. ويعتبر **ليون رنيي** أوّل من أرسى علم النقائش على أسس علميّة صحيحة. "كانت بداياته في المجال البحثيّ مع نشره لمقال حول الإدارة والقضاء الرّوماني سنة 1840، حيث استعمل النقائش الرّومانية في دراسته"¹، وأعطى بذلك الانطلاقة الحقيقية لعلم النقائش باعتباره علما يقدم الإضافة لفهم التاريخ.

اشتغل **ليون رنيي** بحفظ الكتب بالسّربون سنة 1850، وقد فتح له هذا المنصب آفاقا جديدة تلك المتعلقة بالبحث في الجزائر مع البعثات العلميّة التي انطلقت منذ 1839.

تعاون في بحثه الميداني عند وصوله الجزائر مع الضابط **ديلامار** مكتشف موقع **لامباز** (باللاتينية: Lambaesis) الذي تمّ العثور فيه على عديد القطع الأثريّة، وعلى عديد النقائش التي كانت مهدّدة بالتدمير والإتلاف جرّاء الممارسات الواعية أو غير الواعية للجيش الفرنسيّ. وقد نبّه رنيي أثناء تواجده على عين المكان إلى خطورة ما تتعرّض له النقائش والقطع الأثريّة بشكل عام. "وكون صحبة ديلامار ثنائي ناجح حيث ساعده هذا الأخير وصاحبه في تنقلاته لجمع النقائش اللاتينيّة فكان الحصاد مهمّا تجاوز 3000 وثيقة من الدرجة الأولى"². لقد جاب رنيي الجزائر وتنقل بين مناطقها، واستفاد في هذه العمليّة من تقدّم القوات العسكريّة على الميدان ومصاحبه لهم في تنقلاتهم.

إنّ أعمال **ليون رنيي** وأبحاثه التي أنجزها بين 1850-1853 هي التي ستحدّد مستقبل علم النقائش بفرنسا وعلم النقائش الموجود بشمال إفريقيا بشكل عام، فكانت حصيلة هذا العمل الميداني مؤلّفين هما:

- *Inscriptions romaines d'Algérie (1855-1858)*
- *Mélanges d'épigraphie 1854*

جعلت هذه الأعمال من **ليون رنيي** عالم النقائش الأوّل بفرنسا، وله أن ينافس بجديّة علماء النقائش الألمان والإيطاليين، كما كان لديه تأثير كبير في مجاله، لأنّ أغلب النقائش التي تمّ الحصول عليها بشمال إفريقيا يعود له

¹ POUILLON (François), (Dir.), *Dictionnaire des orientalistes de la langue française*, IISMM-Karthala, Paris, 2008, p815.

² Ibid., p815.

فضل اكتشاف جزء كبير منها، كما قام بمجهود كبير من أجل اعتماد علم النقائش علما قائما بذاته وفرعا مهما في دراسة التاريخ وفهمه.

حُصِّص لليون رنيي في سنة 1861 كرسيًا في كولاج دي فرانس (Collège de France) يهتم علم النقائش اللاتينية القديمة، وهو الذي مكّنه من تكوين عديد الطلبة والباحثين في هذا الاختصاص، ونجد من بين تلاميذه روني كانيا الذي سيواصل على خطاه في جمع النقائش بالبلاد التونسية وسيستلهم من تجربته في مرافقته الجيش الفرنسي وتنقلاته منذ 1881.

لقد انطلق الاهتمام بالنقائش في الجزائر بشكل مبكر منذ بدايات التوسّع على الأرض أي مع ثلاثينات القرن التاسع عشر، وطبيعي أن يجد المؤرّخ ضالته من خلال تعدّد الوثائق والمصادر التي بين يديه وتنوعها من أجل فهم أعمق وأدقّ للتاريخ الرّومانيّ، سواء كان ذلك عبر الحفريات أو عبر المعالم والمواقع الأثريّة الموجودة على عين المكان أو عبر النقائش والنصوص المكتوبة أو النقود المتزايد عددها يوما بعد يوم.

إنّ الآثار الرّومانية التي وُجدت بالبلاد التونسية سواء منها العسكريّة أو المدنيّة إضافة إلى شواهد القبور والتّماثيل، شكّلت جميعها حافزا لهؤلاء المؤرّخين للإقبال بنهم كبير ورغبة فائقة على دراسة هذه المرحلة من تاريخ البلاد.

كان هناك إلى جانب هذه الشّواهد الماثلة في أغلب الأماكن، حضور مكثّف للعديد من النقائش والكتابات بالأحرف اللّاتينية، والتي تمكّن عبرها المختصّون من علماء الآثار والمؤرّخين الفرنسيّين من التّعرف إلى العديد من أوجه الحياة سواء كانت اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو ثقافيّة أو عسكريّة للسّكان المحليّين وللرّومان بالبلاد التّونسية، واكتشافها، ودراستها بشكل معمّق، والاستفادة منها قدر الإمكان، واستخلاص بعض الاستنتاجات التي سيتمّ استغلالها بشكل مفيد من قبل فرنسا داخل مستعمراتها.

إنّ غزارة المعلومات التي تمّ رصدها وجمعها والكمّ الهائل من المعطيات بالإضافة إلى الرغبة في إيجاد نموذج تسير عليه فرنسا قد ساعدها في استكمال مشروعها الاستيطانيّ التوسّعي في أماكن كثيرة من العالم.

2- مدرسة روما واستفادة المؤرّخين الفرنسيّين منها

1-2 مدرسة روما

من المعروف أنّ فرنسا منذ بداية مشاريعها الاستيطانيّة، وحتى قبل ذلك قامت بإحداث مؤسّسات مهمّة بالآثار خارج أرضها، هذه المؤسّسات كانت في شكل مدارس أنشأت في أماكن ذات ثقل على المستوى التّاريخي،

من بين هذه المدارس نجد مدرسة أثينا الفرنسية التي تأسست سنة 1846، وأخرى بمصر وإيطاليا. هذه المدارس "هي عبارة عن مؤسسات ومراكز بحثية، توجد في بلدان مضيّفة أين تضمن تقدّم بعض الأبحاث العلمية آخذة بعين الاعتبار في كلّ هذا هيبة فرنسا"¹. وهو ما يعني أنّ هذا البلد كان له تصوّر عامّ للتاريخ ولعلم الآثار وللمواقع الأثرية بشكل عام من خلال رؤيا ومشروع متكاملين وفي إطار ظرف دولي يساعد على كلّ ذلك.

انتشرت هذه المدارس في نقاط مهمّة من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي بلدان تمثّل في حدّ ذاتها مراكز إشعاع على مستوى الآثار.

لقد تميّزت مدرسة روما التي تأسست سنة 1875، بمجال تخصّص معين، تمثّل في التعمق في البحوث المرتبطة بالحضارة الرومانية، فأصبحت مثالا لعلماء الآثار الفرنسيين وغودجا لهم، وحرصت هذه المدرسة من خلال أعمالها على هيبة الدولة الفرنسية وإشعاعها في الخارج.

2-2 علماء آثار فرنسيون انتموا إلى مدرسة روما

من المفيد التذكير بأنّ السلطات الفرنسية رغبت منذ احتلالها للبلاد التونسية سنة 1881، وتحديدًا بعد إرساء مؤسسات قارة مختصة، في تنظيم الحياة للوافدين الجدد أو بشكل أدقّ المحتلّين من الفرنسيين، فأرست من بين ما أرست وبشكل مبكّر إدارة مختصة في مجال الآثار سمّيت بإدارة الآثار والفنون المستظرفة، فكان التعامل بشكل خاصّ داخل هذه الإدارة مع خريجي المدرسة الفرنسية بروما، وهو اختيار سياسي وثقافيّ، ويكفي أن نشير على سبيل المثال لا الحصر أن المقيم العام بول كومبون (Paul Cambon) (المقيم العام الفرنسي بتونس 1882-1886) رغب في أن يكون مساعده دولا بلانشير (De La Blanchère) وهو من خريجي المدرسة الفرنسية بروما.²

سنحاول في السياق ذاته استعراض أهمّ الأسماء التي اشتغلت بعلوم الآثار بالبلاد التونسية، وانتمت إلى مؤسسة رسمية، فنجد على رأس هذه المؤسسات إدارة الآثار والفنون التي انتمى العديد من مديريها إلى مدرسة روما قبل حلولهم بتونس.

¹ GRAN-AYMERICH (Eve), « L'archéologie Française au Maghreb de 1945 à 1962 », *Écrire l'histoire du Maghreb: identité mémoire et historiographie*, colloque et séminaire n°138, Publication de la Faculté de Lettres et des Sciences Humaines Rabat, 2007, p 244.

² BACHA (Myriam), *Patrimoine et monuments en Tunisie*, collection « arts et société », Presses Universitaires de Rennes, 2013, p209.

*-دولا بلانشير (1853-1896): وهو من مؤسسي إدارة الآثار والفنون وأول مدير لها، وهو مختص في الكتابة اللاتينية، التحق بالمدرسة الفرنسية بروما سنة 1878، وتعمق أيضا في مجال الري المستعمل من قبل الرومان وأصبح عضوا بهذه المؤسسة.

*-ألفريد ميرلان (A. Merlin) (1876-1965): عالم آثار ومؤرخ، أُرسِل إلى البلاد التونسية للقيام بحفريات بدقة. وهو من أبرز مديري قسم الآثار والفنون بتونس بداية من سنة 1905 بعدما خلف بول قوكلار (Gauckler Paul) على رأس هذه الإدارة. كان من بين أساتذته ومن تتلمذ على أيديهم عالم النقائش، والمؤرخ، وأول قائد لفريق البعثة العلمية إلى البلاد التونسية ريني كانيا، وهو الذي نصحه بالتوجه إلى المدرسة الفرنسية بروما، "أصبح عضوا بها بين سنة 1900-1903"¹. لقد كان اهتمام ألفريد ميرلان بالتاريخ القديم عامة وبالفترة الرومانية بشكل خاص واضحا من خلال إنتاجه العلمي وأبحاثه وقد تجلّى ذلك في اهتمامه الاستثنائي بموقع تيبوربو ماجوس (مدينة الجم).

*-جيلبار شارل بيكار (Gilbert Charles Picard) (1913-1995): عالم آثار ومؤرخ كان لمنصب والده "كمدير للمدرسة الفرنسية بأثينا بين 1919 و 1925 دور كبير في اهتماماته البحثية في المستقبل فقد انتمى بدوره إلى المدرسة الفرنسية بروما سنة 1938، واستمرت عضويته إلى حدود 1940، تقلّد هو أيضا منصب مدير قسم الآثار والفنون بالبلاد التونسية في الفترة الممتدة بين 1942 و 1946، وانصبت أغلب بحوثه على بعض المواقع الأركيولوجية كسببلة والجم وسليانة"².

هذه نبذة عن بعض الأسماء المميّزة والمختصة في علوم الآثار وفي التاريخ بشكل عام من الفرنسيين، والذين أمكن لهم تقلّد مناصب إدارية وصلاحيات واسعة داخل مؤسسات مختصة في علوم الآثار بالبلاد التونسية أثناء الفترة الاستعمارية، ولكنهم ولم يكونوا الوحيدين المنتمين لهذه المدرسة بل هناك مؤرخون آخرون لا يسمح لنا هذا المجال بذكرهم جميعا خاصة إذا ما توسّعنا في رصد بلدان المغرب العربي وخاصة الجزائر، فهذه القائمة ستكون أهم وأطول. ونحن على يقين بانتماء العديد من علماء الآثار الفرنسيين الذين وجدوا بالجزائر إلى هذه المدرسة التي كانت تعتبر رائدة

¹ POUILLON (François), *Dictionnaire...* Op.cit., p619.

² Ibid., p401.

على مستوى دراسة النقائش والكتابات اللاتينية إلى جانب المؤسسة المختصة في الكتابات اللاتينية الموجودة ببرلين. وسنذكر على سبيل المثال بعض النماذج من هؤلاء المؤرخين الذين كانت لهم بصمتهم وإضافاتهم في هذا الميدان:

* **ستيفان قزال** (Steph. Gsell) (1864-1932): يعتبر من أبرز المؤرخين الفرنسيين الذين كتبوا عن التاريخ القديم لشمال إفريقيا، ثم انتمى إلى هذه المدرسة وأصبح أحد أعضائها سنة 1886.

* **جيروم كاركوبينو** (J. Carcopino) (1881-1970): اختص في التاريخ الروماني، وهو عضو بمدرسة روما منذ سنة 1904. مؤرخ وعالم نقائش وأركيولوجي، متحصّل على الإجازة في التاريخ في "سنة 1904 قبل أن يلتحق بالمدرسة الفرنسية بروما (1904-1907)".¹ أهم ما أنجزه هو دراسته لحجر منقوش بعين جمالة والتي وقع اكتشافها بالبلاد التونسية، وهذا الاكتشاف بوأه بأن يكون ضمن الصفوف الأولى في مجال علم النقائش.

عُين جيروم كاركوبينو (J. Carcopino) في جامعة الجزائر سنة 1912 حيث خلف **ستيفان قزال** عندما دعي للتدريس بكولاج دو فرانس. شارك في الحرب العالمية الأولى، وبانتهائها رجع إلى الجزائر لإتمام أطروحته التي حاول من خلالها أن يصنع حوارا وأن يؤسس علاقة بين علم النقائش والتاريخ والأركيولوجيا، أنهى أطروحته في 1919. "وقد قدّم جزءا من أطروحته حول قانون هيرون والرومان سنة 1937، La loi de Hiéron et les Romains".²

* **لويس شاتلان** (Louis Chatelain) (1883-1950): هو أيضا مؤرخ وعالم أركيولوجي ومختص في الكتابات القديمة والنقائش، كان مسؤولا عن قسم الآثار بالمغرب الأقصى بين 1935-1939. واشتغل على بعض المواقع الأثرية بالبلاد التونسية خاصة منها منطقة مكثر³، وكان عضوا بهذه المدرسة بين سنة 1908-1911.

هذه قائمة بأسماء المؤرخين وعلماء الآثار الذين انتموا لهذه المدرسة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ سرد هذه الأسماء لم يكن الغرض منه التعريف بهم وبسجلهم العلمي، بقدر ما كان لإبراز مدى الأولوية، ودرجة الأهمية التي وضعتها فرنسا عند اختيارها لشخصيات على رأس مؤسساتها المختصة في علم الآثار، فضلا عن الوقوف على بيان توجهها الذي كان واضحا ومسطّرا، هذا التوجّه الذي يراعي حضور الكفاءة العلمية في اختيار هذه الشخصيات. إلا أنّ هذه الكفاءة لم تكن وحدها المعيار الحاسم، بل وجد توجه سياسي كامل وراء بعض التعيينات والأسماء المقترحة.

¹ POUILLON (François), *Dictionnaire...* Op.cit, p 179.

² Ibid., p 179.

³ Ibid., p 204

كانت فرنسا راغبة في معرفة التاريخ ولكن ليس أيّ تاريخ، إنّّه تاريخ العظماء. يقول نيكولا مكيافلي (Niccolo Machiavelli): "فعندما رغبت في التّقدم إلى فخامتكم ببعض مظاهر التّعبير عن ولائي لم أجد شيئا أحبّه وأقدّره بقدر معرفة عظماء هذا العالم".¹

3- مجالات لاستفادة فرنسا من البحث في النقائش الرّومانية

3-1 تجربة علماء النقائش الفرنسيين بالبلاد التّونسيّة

لئن بدأ ليون ريني منذ خمسينات القرن التاسع عشر بجمع النقائش بالجزائر، فإنّ تونس بدورها ستحتضن وقبل الحماية الفرنسيّة للبلاد باهتمام علماء الأركيولوجيا وعلماء النقائش أمثال فيران و تيسو، وسيأخذ هذا الاهتمام بعدا آخر مع روني كانيا باعتباره مختصّا في هذا المجال ليساهم منذ حضوره بالبلاد التّونسيّة في جمع العديد من هذه الكتابات. "واعترافا منها بما قدّمه كانيا، قامت أكاديميّة برلين في مدوّنتها في مجال النقائش بإفريقيا بذكر اسمه إلى جانب الألمان... حيث ساهمت تونس وحدها بـ 5500 نقيشة جديدة في ظرف 10 سنوات من أصل 6500 نقيشة وقع جمعها من بلدان أخرى بإفريقيا مثل الجزائر... وأنّ سنة 1881 حملت وحدها ما يقرب من 2000 نقيشة".²

كانت النقائش التي تمّ اكتشافها وجمعها من قبل روني كانيا على مستوى عال من جهة قيمتها العلميّة والمعرفيّة، وهنا نخصّ بالذكر القطعة التي تمّ العثور عليها في سوق الخميس بين سنتي 1880 و 1881 والتي تعتبر من أهمّ التّصوص التي وصلتنا من المقاطعات الرّومانية بإفريقيا.³

إلا أنّ عمليّة الجمع والكتابة لم يختصّ بها فقط أهل الميدان من أمثال كانيا، بل وجدنا مساهمات أخرى لا تقلّ أهمية مثل تلك التي اكتشفها لوي بوانسو (Louis Poinssot) في الوسط التّونسي والتي تجاوزت 500 نقيشة.

لقد كانت النقائش حاملة لعديد المعلومات والإيضاحات، فقد وجدت نقائش "تتحدّث عن أذواق النّاس وعاداتهم وعن المرأة الفلاحة أو المزارعة وعن طبقة المزارعين، وكيف كانت الأراضي تزرع، وهي التي صنعت ازدهار

¹ مكيافلي (نيكولاس)، الأمير، ترجمة فايز نجيب خليل، بيروت، دار البشير للطباعة والنشر، دمشق، د-ت، ص 10.

² DIEHL (Charles), *Les découvertes de l'archéologie en Algérie et en Tunisie*, Armand Colin, Paris, 1892, p25-26.

³ Ibid., p26.

إفريقيا الرومانية... وعبر هذه النقائش أمكن التعرف على مواقع ومدن مجهولة كانت مزدهرة في السابق وتعيش الآن حالة من الفقر أو غابت عن الخارطة تماما.¹

كما مكّنت هذه النقائش من معرفة دور الجنود الموجودين في الجنوب والمكلفين "بمراقبة القبائل الرحل وضمان الأمن للمتقّلين والمسافرين".²

وبناء عليه، فللنقائش أهمية قصوى بالنسبة للباحثين، لما احتوته من معلومات قيّمة، هذه المعلومات كانت القاطرة الفعلية لفهم الفترة الرومانية بالبلاد التونسية، والسند المادي الحقيقي (باعتبار أهميتها كوثائق) الذي مكّنا من إمطة اللّثام عن عديد الحقائق والمعطيات.

كما كان للأب ديلاتر (Alfred Louis Delattre) (1850-1932) رجل الدين والآركيولوجي والمسؤول عن متحف القديس لويس بقرطاج، دور كبير ومساهمات غزيرة ودؤوبة في عملية الجمع والتفسير والتحليل، إلّا أنّه بقي في حيّز مكانيّ محدود وهو منطقة قرطاج وما جاورها، فضلا عن اهتمامه وانكبابه في أعماله البحثية والمعرفية بدرجة أولى على الفترة المسيحية بتونس وهذا بحكم تخصصه كرجل دين.

إنّ الدور الذي لعبته المعالم الأثرية، باعتبارها شواهد مهمّة في فهم انجازات الشّعوب الأخرى وطريقة عيشها، لم تخرج عنه النقائش التي تأتي مكملّة لهذه المواقع الأثرية فتفسّر وتشرح وتدخل في دقائق الأشياء وتفصيلاتها. فالنقائش عبارة عن وثائق مكتوبة لمراحل تاريخية شحّت فيها الوثائق.

3-2 استفادة السلطة الفرنسية من القوانين الرومانية

لا يمكن اعتبار أنّ اهتمام فرنسا بالتشريع الروماني وبكيفية إدارتها لمستعمراتها قد انطلق فقط عندما أصبحت قوة اقتصادية ولها نفوذ ومطامح ومطامع استعمارية باعتبارها قوة عظمى وإحدى البلدان الرئيسية المنافسة للسيطرة على العالم إلى جانب أنغلتر التي كانت لها سياسة مختلفة في هذا الموضوع.

كان الماثل الروماني حاضرا وبشكل قويّ ولافت، حيث حظي بعدد لا يحصى من الدّراسات في جميع المجالات حتى قبل أن تكون فرنسا قوة امبريالية واستعمارية، فمونتسكيو (1679-1755) الفيلسوف الفرنسي على سبيل المثال، والذي مثّل نموذجا بارزا لفكر التنوير الفرنسي خلال القرن الثامن عشر، كان مهووسا بالتجربة الرومانية خاصّة في جانبها القانوني فألّف كتابين في هذا الخصوص الأول "تأمّلات في تاريخ الرّومان: أسباب التّهوض والانحيار" سنة 1734 "وروح القوانين" سنة 1748 وهو الكتاب الذي "بقدر ما أثار إعجاب القراء

¹ DIEHL (Charles), *Les découvertes de l'archéologie...*, p27.

² Ibid., p27.

خارج فرنسا بقدر ما أثار انتقادات كثيرة داخلها إلى حدّ أن كنيسة روما أدرجته ضمن قائمة الكتب المحظورة على الكاتوليك.¹

وقد أبدى **مونتسكيو** رغبته في أن تستخلص فرنسا العبر من تاريخ روما وما أنجزته من قوانين، هذه القوانين التي تفاعلت إلى حدّ كبير مع العوامل المحيطة بها، كالاقتصاد وعادات البلد وطقوسه الدّينية ومعطياته الطّبيعيّة، فكان هدفه تقديم النّصح للسياسيّين لكي يستوحوا الدّرس من تاريخ روما ويستوعبوه.

لقد واكبت القوانين نوعية النّظام السّياسي الذي توخّته روما والذي كان مواكبا لتوسّعها، فكانت قوانينها مواكبة لبلوغ أهدافها وصالحة لها. فعلي المستوى السّياسي وبعد القضاء على الحكم الملكي، عيّنت روما لإدارة شؤونها قنصلين ينتخبان لمُدّة سنة، وهذا الإجراء ضمن لها، وإلى حد كبير، تميّزا على نظائرها أو مثيلاتها في تلك الفترة، كما اعتمدت في أحكامها على تطبيق القانون. وكان للرّومان أسلوب خاصّ بهم، "فكلّما واجهوا عدوا أهاّهم صبروا وانتظروا في صمت إلى أن يحين وقت الجزاء وحتى إذا سلّم لهم المسؤول عن الإهانة أعرضوا عن معاقبته مفضّلين جعل المسؤوليّة جماعيّة لينتزعوا من الشعب المتّهم فائدة سياسية... لقد كانوا يدمّرون المغلوب بعبء الغرامات والإتاوات بدعوى التّعويض عن تكاليف الحرب. فلم يقصد الرّومان أبدا فرض تنظيماتهم على كافّة الشعوب التابعة لهم باعتبار القاسم المشترك الوحيد بين هذه الشعوب هو الخضوع لروما. كان السّكان رومانيّين دون أن يكونوا مواطنين".²

لقد تميّزت روما عن غيرها بتنظيم إداريّ محكم فكان الفرد من أهالي إفريقيا بعد أن يقضي خمس وعشرين سنة في الجندية يقدّم له حق المواطنة الرّومانية بصفته من قدماء المحاربين كما يمنح قطعة أرض للاستغلال، وبهذه الطّريقة استطاع الجيش أن يرومن النّاس.³

لقد كتب عديد المؤرّخين الفرنسيّين أثناء فترة الحماية للبلاد التونسيّة عن أهميّة ما أنجز من تشريعات وقوانين في الفترة الرّومانيّة، من بينهم نذكر **شارل سوماني** (Charles Saumagne) الذي اهتمّ بالجانب التّشريعي لروما بحكم تكوينه المهنيّ والأكاديميّ في هذا الاختصاص.

¹ مونتسكيو (شارل لوي)، تأملات في تاريخ الرّومان أسباب النهوض والانحطاط، نقله إلى العربية عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011، ص7.

² المرجع نفسه، صص 75-76.

³ المرجع نفسه، ص76.

3-3 نموذج لتفسير النقائش الرومانية: أبحاث شارل سوماني (Charles Saumagne)

3-3-1 شارل سوماني (سوسة 1890 - قرطاج 1972)

هو رجل قانون وأركيولوجي ومؤرخ فرنسي مختص في التاريخ القديم لشمال إفريقيا. "مكان إقامته على تلة قرطاج مكنته من أن يدرك أهمية التاريخ وأهمية المواقع الأثرية التي تحيط به"¹. كان يواكب باستمرار وبشغف الأشغال التي يقوم بها الأب ديلاتر بل كان يصاحبه في أحيان كثيرة في أبحاثه العلمية.

"سافر إلى باريس لدراسة الحقوق، حيث تحصل فيها على شهادة الدكتوراه كما تحصل على دبلوم في التاريخ"². عاد إلى تونس ليمارس مهنة المحاماة، ولكنّه واصل اهتمامه بالتاريخ خاصة بعدما تمكّن من أن يكون على رأس المجلة التونسية (Revue Tunisienne) ومديراً لمؤسسة قرطاج سنة 1922. نشر سوماني (Charles Saumagne) دراسة سنة 1910 حول القوانين المتعلقة بالأراضي البور بشمال إفريقيا من خلال نقيشة رومانية، شرح فيها الباحث المزايا والفوائد التي كانت تحصل لفائدة للمستوطنين الذين يمتلكون الأراضي ويمارسون النشاط الفلاحي بشكل مستمر.

بعد نشر المقال الذي كتبه سوماني (Charles Saumagne) بالمجلة التونسية، تمّ الاتصال به من طرف وزارة الداخلية التي طرحت عليه كتابة مشروع يتعلّق بالسياسات العقارية الفرنسية داخل البلاد التونسية ومتابعته، فقدّم في هذا الغرض مشاريع قوانين تمّ تثبيت الأهالي على الأرض، ولكنّ هذا القرار لم ير النور، وبقي مؤجّلاً إلى حدود 1936، وقد تأخر تنفيذه خوفاً من جعل عملية تركّز السّكان إجراءً سلبياً ضدّ الحضور الاستعماري بما أنّ استقرار السّكان وتركّزهم في رقعة جغرافية سيساعد على تنامي الاحتجاجات ضد فرنسا وتضاعدها.

إنّ مقارنة سوماني (Charles Saumagne) المنهجية تجمع بين التاريخ والتّشريع أو القانون، وهي مقارنة جديدة وخلاقة استطاعت أن تعطينا زاوية نظر جديدة. وهذا يعود إلى تكوينه المزدوج باعتباره مؤرخاً ورجل قانون. من بين المواضيع التي أضاف فيها سوماني (Charles Saumagne) من النّاحية المعرفية، أنّه قدّم تواريخ جديدة وسلم زمنيّ وتأريخ جديد لعدد الأحداث التاريخية مثل الموقع الأثريّ بتيمقاد بالجزائر الذي يتعارض فيه مع ستيفان قزال (Stéphane Gsell) في تحديد الفترة الزّمنية لهذا المعلم التاريخي.

استطاع بمقارنته القانونية المجدّدة أن يعيد طرح أسئلة وإشكاليات جديدة، وأن يضعها على السّطح، وأن يكون عنوان عمله في النّهاية القانون اللّاتيني والمدن الرومانية في عهد الإمبراطورية والذي أشار فيه إلى أنّ المدن في شمال إفريقيا كانت تتبنّى القانون اللّاتيني وليس القانون الرّومانيّ.

¹ POUILLON (François), *Dictionnaire...* Op.cit, p 866.

² Ibid., p 866.

لقد حاول شارل سوماني (Charles Saumagne) بكل إمكانياته إعادة قراءة الوثائق التاريخية المتعلقة بالفترة الرومانية وتشريحها وتحليلها وإخراجها من المقاربات التقليدية ذات البعد الأحادي. وفي هذا الإطار بين الباحث من خلال دراسته لإحدى النقائش التي تم العثور عليها بمنطقة الشمال الغربي للبلاد التونسية حول القوانين الرومانية المتعلقة بالأراضي الفلاحية كيفية تقسيم هذه الأراضي، وخاصة تلك القوانين المتعلقة بالأراضي البور منها. وقد ذكر أيضا بأهم النقائش والمعلومات التي تضمنتها النصوص التي وقع اكتشافها بكل من عين وسال وعين جمالة (منطقة الشمال الغربي التونسي).

سنتعرض في هذا الإطار إلى نموذج من هذه النصوص التي أوردها الكاتب، والتي تضمنت قانونين مهمين هما: لاكس مونسيانا (Lex Manciana) ولاكس هدريانا (Lex Hadriana).

3-3-2 نموذج لنقيشة رومانية حول قانون متعلق بملكية الأرض بالبلاد التونسية

من خلال إحدى النقائش التي تم العثور عليها سنة 1896 من قبل "أحد الضباط في الفريق الطبوغرافي التابع للجيش الفرنسي بالقرب من المنطقة الغربية لبلدة تستور (ولاية باجة منطقة الشمال الغربي للبلاد التونسية)"¹. قام شارل سوماني (Charles Saumagne) بإعادة دراسة هذه النقيشة وقدم فيها وجهة نظر وقراءة جديدة، مختلفة عن تلك التي وقع تناولها من قبل مؤرخين آخرين على غرار شولتن (Schulden) وكاركوبين (Carcopino). في هذا السياق يمكن ملاحظة مسألتين أساسيتين:

-المسألة الأولى: تتعلق بأهمية مساهمة الجيش الفرنسي في الاكتشافات الأثرية وخاصة النقائش، فلا يخفى على أحد الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية في هذا الجانب.

إنّ الحضور الفرنسي بالبلاد التونسية واكبه حضور للبعثات العلمية، التي وجدت بدورها كل الدعم في تنقلاتها داخل البلاد بمرافقة الجيش الذي أمّن دخولها إلى عديد الأماكن والمدن، وقدم التسهيلات لدخولها بعض المواقع التي تعتبر شبه ممنوعة على غير المسلمين. فبعض المناطق التي كان فيها انتشار الجيش محدودا كان فيها العمل البحثي الميداني أيضا محدودا وصعبا، وبالتالي كان وجود الجيش ضروريا لتقدم الأبحاث، فالمؤسسة العسكرية الفرنسية مثلت الشريك الفعلي في عملية التنقيب والبحث عن الآثار. "فقد التقى الجيش الفرنسي والمؤرخون في خندق واحد."²

وبناء على ذلك فإنّ المؤسسة العسكرية لم تُقحم في المجال الأركيولوجي بشكل اعتباطي وليس باعتبارها مساعد للفريق البحثي ومؤمنا له فقط، بل شريكا فعليًا في العملية البحثية. إنّ هذا الاعتماد على المؤسسة العسكرية

¹ SAUMAGNE (Charles), « Sur la législation aux terres incultes de l'Afrique Romaines », *Revue Tunisienne*, 1922-1924, p71.

² FEVRIER (Paul Albert), *Approches du Maghreb Romain*, Aix-en-Provence, Édition Sud, 1989, p 58.

من قبل المؤرخين عاد بالفائدة والجدوى على البحث العلمي.

إنّ الدور الذي اضطلع به الجيش في ميدان النقائش والآثار ليس خاصاً بالبلاد التونسية، بل وجدناه حاضراً بشكل لافت إن لم نقل بشكل أساسي في كلّ من مصر أثناء حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798 وفي الجزائر مع بداية احتلالها في 1830، بل إن فرنسا واصلت هذا الدور بالبلاد التونسية. فالاعتماد على المؤسسة العسكرية من قبل المؤرخين والآركيولوجيين الفرنسيين كان لافتاً، ولم تقتصر مساعدة الجيش على تأمين الجانب الأمني لدخول بعض المواقع الأثرية فقط، بل تجاوزتها إلى تأمين التنقلات وتوفير التراخيص وضمان مساهمة الجنود في عملية البحث والتنقيب عن القطع الأثرية.

إنّ من بين الأسباب التي جعلت المؤسسة العسكرية تخوض تجربة البحث في النقائش "أنّها كانت أول مؤسسة في الواجهة، وعلى الميدان وبالتالي كانت السّابقة في مجال الاستكشاف، وهذا كان سابقاً في عديد الأحيان وفي عديد الأماكن للاحتلال العسكري والسياسي"¹. لقد كانت هذه المؤسسة أول المكتشفين للنقائش وأول من وطأت أقدامهم البلاد.

-المسألة الثانية: إنّ هذه القوانين المتعلّقة بطريقة تقسيم الأراضي الفلاحية وقع العثور عليها في أغنى منطقة بالبلاد التونسية وأخصبها، وهذا يفسّر إلى حدّ كبير أهميّة صياغة مثل هذه القوانين لإيجاد حلول لوضعية عقارية قد شهدت عديد التغيّرات منها ما هو مرتبط بالأوضاع السياسيّة ومنها ما له علاقة بالجانب الاجتماعيّ، هذا فضلاً عن التحوّلات الديمغرافية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الرّومانيّة.

إذا أخذنا هذا النصّ من حيث الشّكل فسنجد أنّه "منقوش على الحجارة من الجهات الأربعة حيث احتوى النصّ على مئة وثلاثين سطراً، كلّ سطر يحتوي تقريباً على أربعين حرفاً، وقد تمّ إيداع هذه النقائش بمتحف باردو"². لكنّ الذي يثير الاستغراب هو أنّ هذه الأسطر التي وقعت كتابتها كانت مبعثرة، ومع ذلك فقد أمكن التنسيق ومن ثمّة الخروج بمبادئ عامّة فيها من التّناسق والانسجام الدّخلي الشّيء الكثير، ويعود الفضل في ذلك لعلماء النقائش المختصّين (مثل كاركوبينو و توتان و شولتن) الذين تمكّنوا من التعرّف على محتواها والمضمون التشريعي الذي جاءت به هذه النقيشة.

وعندما انتقلنا إلى محتوى هذا النصّ، وجدناه يتحدث عن الطّروف والوضعية القانونيّة للمعمّرين، ووضعية الأرض التي سيستغلونها في صيغها المختلفة سواء كانت أراض بور ومتروكة أو أراض مزروعة ومنتجة ولها محصول.

¹ بلحاج (فتحية)، الاستعمار الفرنسي والتّراث المادي التونسي (1881-1956)، كلية الآداب والإنسانيات منوبة وكلمة للنشر والتوزيع، تونس، 2022، ص308.

² SAUMAGNE (Charles), « Sur la législation... », Op.cit, p71.

يبدو أنّ أغلب النقائش التي تمّ العثور عليها في هذه المنطقة اهتمّت بالأراضي المهملة، أي الأراضي التي تمّ قطع أشجارها ثم تركت هذه المساحات لفترة طويلة دون استغلال أو دون نشاط الفلاحي يذكر.

واعتبر شارل سوماني (Charles Saumagne) أنّ الدافع الأساسي لهذه الخطوة التشريعية هو ارتفاع عدد المواطنين الرومان بالبلاد التونسية، و"حريّ بهم أن يحصلوا على بعض الامتيازات بوصفهم مواطنين رومان"¹. كما لا يستبعد الكاتب إنشاء مؤسسات رومانية مستحدثة تلبّي الطّلبات الجديدة للمستوطنين.

إذا على ماذا نصّ هذا القانون؟ وعلى ماذا نصّت النقيشة التي تمّ العثور عليها؟

*-قانون لأكس مونسيانا (Lex Manciana)

لقد جاء هذا القانون تلبية لواقع جديد تمثّل في تجمّع وزيادة سكانية معتبرة بمنطقة دقة (بالقرب من بلدة تستور ولاية باجة، الشمال الغربي التونسي)، فتوجّهوا إلى المسؤولين لإيجاد حلّ لاستغلال الأراضي التي تمّ تسليمها لموظفي الدولة السّاميين.

إنّ هذا التشريع أو هذا النصّ حدّد مدى تدخّله في أراضي الأحراش والمستنقعات إلى جانب فرضه لنوعية معينة من الغراسات التي تتماشى معها. إنّ التّصوص التشريعية الرومانية استطاعت أن تستوعب إلى حدّ كبير الواقع العقاري، والواقع الفلاحي، مع الإدراك الكبير لمدى خصوبة هذه الأراضي. وكيف أنّه بالإمكان الاستفادة من كلّ الإمكانيات التي تهمّ الأراضي المهملة والتي تمّ إحياؤها سواء بغرسها زيتين أو كروم.

يمكن القول بشكل عام أنّ قانون لأكس مونسيانا (Lex Manciana) كان يهتمّ الأراضي البور والأراضي الموجودة في المستنقعات والأحراش وهي على ذمة الدولة والتي ستقع غراستها إما زيتونا أو كروما. وبحسب شارل سوماني (Charles Saumagne) فإنّ هذا الإجراء القانوني يعود إلى القرن الثاني للميلاد (حوالي 117-118م)، لأنّه لوحظ خلال هذه الفترة إرساء لمؤسسات مشابحة ومن هذا القبيل في روما .

*-قانون لأكس هادريانا (Lex Hadriana)

"يتعلّق القانون هنا بأوامر إمبراطورية تخصّ الأراضي الوعرة أو الأراضي التي لم يقع زراعتها لفترة تفوق العشر سنوات."²

يبدو أنّنا هنا أمام أراض تابعة للدولة والتملّك بها وارد، وبالتالي فقد قامت روما في هذا الإطار بإدارتها وجيشها بتوطين السّكان وتنمية الزّراعة. هادريانا (Hadriana) كانت له الجرأة حين قام بتحسين الأراضي القابلة

¹ SAUMAGNE (Charles), « Sur la législation... », Op.cit, p58.

² Ibid., p63.

للزراعة واستصلاحها، وخاصة تلك الأراضي الوعرة والتي لم يقع استغلالها لمدة تزيد عن العشر سنوات.

لقد كان الهاجس الأكبر للإمبراطورية هي الدفع بأقصى ما يمكن نحو توسع المساحات الزراعية، لذلك اعتبره المؤرخ والأركيولوجي الفرنسي **كاركوبينو** بأنه قانون كونيّ استفادت منه البشرية كلّها في طريقة التعاطي مع الأراضي المهمة وكيفية توسيعها واستصلاحها.

ويرى **كركوبينو** بأنّ القانون قد تحدّث عن صنفين من الأراضي: يتمثّل الصنف الأوّل في الأراضي التي يقع تسوّغها من الفلاح والتي عادة ما تكون بورا وغير مستغلة، أمّا الصنف الثاني فقد مثله الفلاح الذي ينقطع عن ممارسة العمل الفلاحي وخدمة أرضه لفترة طويلة. إذا أنّ قانون **لاكس هادريانا** (Lex Hadriana) اختصّ أساسا بالأراضي التي تمّ تركها وهجرها.

ويعتبر الكاتب أنّ التجديد الذي جاء به قانون **لاكس هادريانا** يتمثّل فيما أعطى من ظروف مرنة، ومبادئ لينة يتركز عليها لكنّ هذه المبادئ قابلة للتغيّر بحسب الظروف المستجدة.

كما يرى سومانبي أنّ هذين القانونين "قد صدرا بشكل موحد الأوّل فتح الباب للمعمّرين الأوائل الذين كانت لديهم الرغبة في الفلاحة بينما قانون **لاكس هادريانا** اهتمّ بالأراضي المهمة والأراضي الوعرة التي تركت منذ عشر سنوات وفتحت المجال للمعمّرين الذين يريدون أن يزرعوها."¹

وكحوصلة لهذين القانونين، يمكن القول إنّ القانون الأوّل اهتمّ بالأراضي التي توجد بها أحراش ومستنقعات وعلى ضوئها يقع ضبط نوعية الزراعات والنشاط الفلاحي الذي سيتمّ التعامل معه، وبالتالي فإنّ "هذا النصّ جاء كطريقة لإحياء الأراضي الميّنة والمهمة والتي سيقع تشجيرها كروما وزياتين"². أمّا "القانون الثاني **لاكس هادريانا** (Lex Hadriana) فقد تعلّق بالأراضي الوعرة والتي لم يقع استغلالها لمدة تفوق العشر سنوات"³. وإذا كان القانون الأوّل فرض غرامة الكروم والزياتين كنشاط فلاحيّ، فإنّ القانون الثاني أضاف زراعة الحبوب إلى جانب الزراعات التي سبق ذكرها في **لاكس مونسيانا** (كروم وزياتين).

من خلال هذين القانونين، يمكن ملاحظة ما يلي:

- 1- لقد تمكّنا من الحصول على نصّ مكتوب أو نقيشة هي في حد ذاتها وثيقة مهمة أحياتنا على عديد المعلومات والمعطيات حول الحضور الروماني بالبلاد التونسية.
- 2- هناك مؤسسات قانونيّة تعمل وفق قواعد ونواميس معيّنة منذ الفترة الرومانية وتنظيم إداريّ محكم.

¹ SAUMAGNE (Charles), « Sur la législation... », Op.cit, p68-69.

² Ibid., p 69.

³ Ibid., p69.

فمن خلال هذه النقيشة، تمكّننا من التعرف على ما يجري في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في جانب التشريعات المتعلقة بالنشاط الزراعي ومقارنتها مع ما يجري في الحاضر، وطرق الاستفادة من أحداث جدّت في مناطق مختلفة تعطي فكرة عن الشأن العام وطريقة إدارته وعن العلاقة بين المواطن الروماني وبين المالك العقاري من الأهالي.

3- العلاقة التي تحكم المستوطنين الموجودين على الأرض وبين المالكين العقاريين الحقيقيين: هذه الوضعية تمكّننا من إعطاء بعض الأرقام عن اقتصاديات إفريقيا الرومانية، وكيف تطوّرت منشآت الهندسة المائية، أين عمل الرومان على استصلاح كلّ مكان وكلّ مساحة فلاحية ممكنة واستغلالهما.

لقد كانت ولادة هذين القانونين وتطوّرها في ظلّ منافسة اقتصادية في القرن الثالث في إفريقيا الرومانية ومع حراك اجتماعي شهده القرن الرابع، فجاءت هذه التشريعات في ظلّ احتداد التناقضات الاجتماعية، وأصبح الرومان في حاجة إلى مزيد من الأراضي الزراعية.

هكذا كانت الأوضاع بالنسبة لروما ومستعمراتها، لكنّ الدرس الذي أمكن لقوات الاحتلال الفرنسي استيعابه من هذه النقيشة ومن التشريعات الرومانية المتعلقة بالجانب العقاري، هو استنباط بعض الطّرق اعتمادا على هذه الوثيقة لتثبيت السّكان التّونسيين على أراضيهم وذلك من خلال القانون الذي أصدرته فرنسا سنة 1926، فقد أقدمت، بالاستناد على هذا التأويل الذي قام به سومياني، على نشر نص قانون أعده لوزارة الدّاخلية في إطار مشروع متعلّق بالسياسة العقارية الفرنسيّة بالبلاد التّونسيّة. لقد كانت فلسفته الدّفع أكثر ما يمكن نحو توسيع المساحات الزراعيّة، لذلك استفادت منه كلّ الأنظمة السّياسيّة في طريقة تعاملها مع الأراضي المهملة وكيفية توسّعها واستصلاحها.

كما اعتمد الدّارسون إلى جانب الوثائق على النّقوش ففسّروا رموزها وقرؤوها وأعادوا التّفكير في تأريخها وتأويلها، فكان لهم الفضل في إضافة معلومات جديدة عن فترات تاريخيّة كان فيها النّص المكتوب شحيحا. لكنّ هذه النّقائش خلقت ديناميكيّة وحيويّة خاصّة في قراءة هذه النّصوص.

الخاتمة

لقد شكّل التشريع الروماني مبحثاً مهماً، ثرياً ومفيداً سواء كان ذلك بالنسبة للسياسيين والإداريين والمختصين في القانون، وذلك رغم صعوبة تناوله باعتباره مبحثاً مستقلاً بذاته، لأنه بالإضافة إلى ضرورة الإلمام بالجوانب التاريخية بشكل جيّد فقد كان لابد للمتعاظمي مع هذه المسألة أن يتعمّق بأدقّ تفاصيلها. كما أنّ قوة التشريعات الرومانية تكمن في قدرتها على خدمة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومواكبة التحوّلات العقارية والتطوّرات الحاصلة مع كلّ مرحلة من مراحل التوسّع الروماني. فهي تعكس النضج والعقل السياسي الواقعي في التعامل مع مستعمراتها خاصة وأنّ هذه القوانين قد واكبت خصوصيّة كلّ مرحلة تاريخيّة.

كما يعطينا التشريع العقاري فكرة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التونسية. فقد سمحت لنا هذه العينة من النقائش اللاتينية، والتي تعتبر من المصادر المكتوبة المهمة التي يمكن اعتمادها عند دراستنا للفترة الرومانية "... من تتبّع المراحل التي مرّ بها التشريع الروماني وتعطينا صورة عن تطوّره عبر السنين... وتعتبر الفترة التي تركزت فيها دعائم الدولة الرومانية (القرنين الأوّل والثاني ميلادي) فإنّ التشريع في هذه المرحلة قد أصبح معروفاً أكثر خاصّة من خلال الإجراءات التي ساعدت على تطوير المجتمع.¹

يبقى التذكير أنّ كلّ هذا الإرث القانوني لروما كان ماثلاً أمام سلطات الاحتلال الفرنسي وأنّ هذا الإرث ما كان أن يُدرس، ويُحلّل، ويُؤوّل، ويُستغلّ سياسياً واستعماريّاً لولا وجود مثل هذه الكتابات ومثل هذه النقائش. ومهما يكن الأمر فإنّ عمليّة جمع النقائش، وكتابتها، وقراءتها، وتحليلها كانت ضروريّة وحجر الزاوية في فهم كلّ ما قامت به روما داخل مستعمراتها بإفريقيا، كما مثلت أيضاً نقطة رئيسية بالنسبة إلى فرنسا في تعاطيها مع هذا الإرث وهذا المخزون الهائل من النقائش والكتابات للمرحلة الرومانية التي امتدت على مئات السنين، وحتى تتمكّن من الاستفادة من تجربة تركت بصمتها وصداها لدى شعوب الأرض وإلى يوم الناس هذا.

¹ فرنان (برودال)، البحر المتوسط، نقله إلى العربية عمر بن سالم، منشورات البحر المتوسط، أليف، تونس، 1990، ص 191.

قائمة المصادر والمراجع

• المصادر:

- DIEHL (Charles), *Les découvertes de l'archéologie en Algérie et en Tunisie*, Armand Colin, Paris, 1892.
- SAUMAGNE (Charles), « Sur la législation aux terres incultes de l'Afrique Romaines », *Revue Tunisienne*, 1922-1924, p71.

• المراجع:

باللغة العربية:

- بلحاج (فتحية)، الاستعمار الفرنسي والتراث المادي التونسي (1881-1956)، كلية الآداب والإنسانيات منوبة وكلمة للنشر والتوزيع، تونس، 2022.
- فرنان (برودال)، البحر المتوسط، نقله إلى العربية عمر بن سالم، منشورات البحر المتوسط، أليف، تونس، 1990.
- مكيافلي (نيكولاس)، الأمير، ترجمة فايز نجيب خليل، بيروت، دار البشير للطباعة والنشر، دمشق، د-ت.
- مونتسكيو (شارل لوي)، تأملات في تاريخ الرومان: أسباب النهوض والانحطاط، نقله إلى العربية عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011.

باللغة الأجنبية:

- BACHA (Myriam), *Patrimoine et monuments en Tunisie, collection « arts et société»*, Presses Universitaires de Rennes, 2013, p209.
- FEVRIER (Paul Albert), *Approches du Maghreb Romain*, Aix-en-Provence, Édition Sud, 1989.
- GRAN-AYMERICH (Eve), « L'archéologie Française au Maghreb de 1945 à 1962 », *Écrire l'histoire du Maghreb: identité mémoire et historiographique*, colloque et séminaire n°138, Publication de la Faculté de Lettres et des Sciences Humaines Rabat, 2007, p 244.
- POUILLON (François) (Dir.), *Dictionnaire des orientalistes de la langue française*, IISMM-Karthala, Paris, 2008.